

تاريخ المراجعة: 2021/03/08

تاريخ الإرسال: 2021/02/06

تاريخ القبول: 2021/04/02

مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة**The Contribution of Social Responsibility to Achieving Sustainable Development**بشارف خيرة¹، جليل حمزة²¹ جامعة د. الطاهر مولاي - سعيدة (الجزائر) kheira.becharef@univ-saida.dz² جامعة الجيلالي ليايس - سيدي بلعباس (الجزائر)، hamza.djelil@univ-sba.dz**الملخص:**

إن التغيرات السريعة في عالم الأعمال من الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع الدولي، وتفاقم المشكلات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية، أدت إلى ضرورة تكيف المؤسسات مع بيئتها الداخلية والخارجية، من خلال استجابتها لهذه التغيرات، وتحملها لمسؤوليتها الاجتماعية من خلال تبني نُظم توفر متطلبات التنمية الاجتماعية وحماية البيئة، فأصبحت المسؤولية الاجتماعية القضية الأكثر أهمية لإدارة المؤسسات، وذلك لأنها تلعب دورًا محوريًا في عملية تحقيق الأبعاد الاقتصادية الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وعليه يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على كل من المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة على حد سواء، وهذا عن طريق الإلمام بجميع الجوانب النظرية لهما، كما تم التركيز في الجزء الأخير منهما على العلاقة التي تربط كل منهما مع الآخر ومدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، المؤسسة، التنمية المستدامة.

تصنيفات JEL: O01, O11

Abstract :

The rapid changes in the business world from the economic, political and social aspects witnessed by the international community, and the exacerbation of socio-economic and environmental problems, have led to the necessity for institutions to

adapt to their internal and external environment, by responding to these changes and assuming their social responsibility by adopting systems that meet the requirements of social development and protection Environment, so social responsibility has become the most issue for corporate management, because it plays a pivotal role in the process of achieving the economic, social and environmental dimensions of sustainable development. Therefore, this research aims to shed light on both social responsibility and sustainable development alike, and this is through familiarity with all theoretical aspects of them, and the last part of it was focused on the relationship that binds each of them with the other and the extent of the social responsibility contribution to sustainable development.

Key words: social responsibility, enterprise, sustainable development.

JEL Classification Codes :O11,O01.

المؤلف المرسل: بشارف خيرة، الإيميل: KHEIRA.BECHAREF@UNIV-SAIDA.DZ

1. مقدمة:

إن التحولات الاقتصادية الحديثة التي طرأت على المشهد العالمي للأعمال، أدى إلى بروز العديد من المفاهيم التي ساعدت على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع هذه التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية والتي غيرت من نظرت المجتمع التقليدية للمؤسسة إذ لم يعد ينظر لها على أنها تهدف بشكل عام إلى تحقيق الأداء الاقتصادي عن طريق تعظيم أرباحها وبناء سمعتها على مراكزها المالية وحسب، لتتسع هذه النظرة لتذهب أبعد من ذلك فذهبت إلى دمج البعد الاقتصادي والاجتماعي في آن واحد من خلال ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية عن طريق تحقيق مجموعة من الأهداف لصالح المجتمع ومن هنا تكونت لدى الشركات التزامات تتعلق أساسا بمبادئ المسؤولية الاجتماعية اتجاه التوازن بين تحقيق الربحية والمشاركة في التنمية والتحديات الاجتماعية.

وفي ضوء ما سبق، نحاول في هذه الدراسة طرح الإشكالية التالية:

- كيف ساهمت المسؤولية الاجتماعية في تطوير وتحقيق التنمية المستدامة؟

أهمية وأهداف الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية كبيرة وأهداف متعددة تسعى لتحقيقها نذكر منها:

- التركيز على الأطر النظرية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وتبيان أبعادها، والتطرق أيضا إلى الأطر النظرية للتنمية المستدامة وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية من خلال المحاور التالية:

- الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية.
- الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.
- مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة.

فرضيات الدراسة:

- من بين أهم الفرضيات التي ارتكزت عليها هذه الدراسة:
- وجود علاقة قوية تربط بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.
- المسؤولية الاجتماعية تساهم بشكل من الأشكال في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
- تساهم المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال البعد الاجتماعي لهذه الأخيرة.

2. الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية

1.2 مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

رغم أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية ليس بجديد فهو يعود إلى القرن الثامن عشر، إلا أنه لم تحدد ملامحه النهائية إلى غاية يومنا هذا، ولم يتم تعريفه بشكل محدد وقاطع يكتسب به قوة التزام قانونية وطنية أو دولية.

فهناك عدة تعريفات للمسؤولية الاجتماعية تختلف باختلاف وجهات نظر المفكرين في تحديد شكل هذه المسؤولية، ومن بين هذه التعاريف ما يلي:

- تعريف كيت ديفس الذي عرفها بأنها تركز على التزام متخذي القرارات بنشاطات من شأنها حماية وتحسين المجتمع بشكل عام بالإضافة إلى تنمية وحماية مصالحهم الشخصية.
- في حين عرفها الاتحاد الأوروبي على أنها مفهوم تقوم من خلاله المؤسسات وبشكل تطوعي بدمج الاهتمام بالجانب الاجتماعي والبيئي في العمليات الإنتاجية وفي تفاعلها مع أصحاب المؤسسة.
- كما عرفها المجلس الاقتصادي العالمي للتنمية المستدامة بأنها الالتزام المستمر من قبل المؤسسة للعمل بشكل أخلاقي والمساهمة في التنمية الاقتصادية الدائمة، وذلك عن طريق تحسين نوعية الحياة للموظفين في المؤسسة وأسرهـم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل.
- وتعريف المؤسسة الدولية إيزو 26000 بأنها مسؤولية المؤسسة بالتماثل مع تأثير قراراتها وأنشطتها (سلع وخدمات) على المجتمع والبيئة، من خلال سلوك أخلاقي وشفاف والذي يكون:
 - يساهم في التنمية المستدامة، الصحة ورفاهية المجتمع.
 - يأخذ في الاعتبار توقعات أصحاب المصالح.
 - احترام القوانين والتوافق مع المعايير الدولية للسلوك. (شهرزاد، 28 سبتمبر 2017، صفحة 331).

2. 2 نشأة المسؤولية الاجتماعية:

مرت ممارسات المسؤولية الاجتماعية بعدة مراحل عبر الزمن، نلخصها فيما يلي:

- **مرحلة إدارة تعظيم الأرباح (1800م - 1920م):** في هذه المرحلة كانت المسؤولية الأساسية للأعمال هي تعظيم الأرباح والتوجه نحو المصلحة الذاتية الصرفة، ورفع شعار "ما هو جيد لي جيد للبلاد".
- **مرحلة إدارة الوصاية، من أواخر العشرينات حتى بداية الستينات:** خلال هذه الفترة كانت مسؤولية الأعمال الأساسية هي تحقيق الربح الملائم الذي يحقق المصلحة الذاتية ومصالح الأطراف الأخرى، مثل المساهمين والعاملين، أما الشعار خلال هذه الفترة فهو "ما هو جيد للشركات جيد للبلاد".
- **مرحلة إدارة نوعية الحياة للفترة من أواخر الستينات حتى الوقت الحاضر:** تقوم المسؤولية الأساسية للأعمال على أن الربح ضروري ولكن الأفراد أهم من النقود، وهذا يحقق المصلحة الخاصة للشركة ومصالح المساهمين والمجتمع ككل، الشعار هو "ما هو جيد للمجتمع هو جيد للبلاد". (مخفي، 2018، صفحة 114)

2. 3 عناصر المسؤولية الاجتماعية:

تكمن عناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات فيما يلي:

- **المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع المحلي:** يعتبر المجتمع المحلي بالنسبة للمؤسسات شريحة مهمة إذ تتطلع إلى تجسيد متانة العلاقات معه وتعزيزها، الأمر الذي يتطلب منها مضاعفة نشاطاتها تجاهه، من خلال المزيد من الرفاهية العامة. والتي تشمل المساهمة في دعم البنية التحتية، المساهمة في الحد من مشكلة البطالة، دعم بعض الأنشطة مثل الأندية الترفيهية، احترام العادات والتقاليد، هذا بالإضافة إلى الدعم المتواصل للمراكز العلمية كمراكز البحوث.

• **المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموظفين:** وذلك من خلال توفير فرص عمل متكافئة لجميع الأفراد دون تفرقة بينهم حسب الجنس أو اللون أو العرق، وإعداد برامج تدريب لكل العاملين لاثراء خبرتهم، وإتباع سياسة للترقية وتحقيق رضاهم الوظيفي، وإتباع نظام أجور وحوافز يحقق لهم مستوى معيشي مناسب يتفق مع المستويات الموجودة في منظمات الأعمال الأخرى في نفس القطاع أو المجتمع.

إذا كانت المؤسسات تولي اهتماماً لرأس المال البشري فلا بد من تقديم له ما هو أفضل، لأن العاملين على المستوى الوطني والعالمي أصبحوا يركزون على عامل المسؤولية الاجتماعية، وقد ثبت ذلك تجريبياً حيث أن أكثر الموظفين يحبذون العمل في المنظمة التي لديها سياسات بيئية ومجتمعية جيدة.

• **المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن:** تعتبر هذه الشريحة من المجتمع ذات أهمية كبيرة لكل المنظمات ومن الأداء الاجتماعي الموجه لهذه الشريحة تقديم المنتجات بأسعار ونوعيات مناسبة، والإعلان لهم بكل صدق وتقديم منتجات صديقة لهم، بالإضافة إلى تقديم المنتجات بأسعار ونوعيات مناسبة، بالإضافة إلى تقديم إرشادات واضحة بشأن استخدام المنتج، والتزام المؤسسات بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع وتطوير مستمر للمنتجات، هذا بالإضافة إلى الالتزام الأخلاقي بعدم خرق قواعد العمل مثل الاحتكار.

• **المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموردين:** ينظر إلى العلاقة مابين الموردين والمؤسسات على أنها علاقة مصالح متبادلة، لذلك يتوقع الموردون أن تحترم المؤسسات تطلعاتهم ومطالبهم المشروعة التي يمكن تلخيصها بالاستمرار في التوريد وخاصة لبعض أنواع الموارد الأولية للعمليات الإنتاجية وبأسعار عادلة ومقبولة للموارد المجهزة للمؤسسات.

- **المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة:** لقد أعيد التركيز في أدبيات المسؤولية الاجتماعية فيما يخص الجوانب البيئية، أن المسؤولية الاجتماعية تضم أنظمة البيئة المفروضة ذاتيًا أي ضمن فلسفة المنظمة، والتقارير البيئية للمنظمة.
- **المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين:** تعد فئة مهمة من أصحاب المصالح المستفيدين من نشاط المؤسسة. وتكمن مسؤولية المؤسسة اتجاههم في تحقيق أقصى ربح، تعظيم قيمة السهم، زيادة حجم المبيعات، بالإضافة إلى حماية أصول المؤسسة ومجهوداتها. (وعلی، جوان 2018، صفحة 138، 139)

2. 4 أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

تتضمن المسؤولية الاجتماعية عدة أبعاد منها البعد الاقتصادي، القانوني، الإنساني، الأخلاقي والبيئي، وتتركز في بعض المجالات خاصة العمل الاجتماعي، مكافحة الفساد، التنمية البشرية، التشغيل والمحافظة على البيئة وتستند المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى نظرية أصحاب المصالح، التي تنص على أن الهدف الأساسي لرأس المال يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لكل أصحاب المصالح من حملة أسهم، شركاء، موردين، موزعين، وعملاء، وأيضا العاملين، وأسرهم والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل. (سهايم، ديسمبر 2018، صفحة 40).

الجدول رقم (01): أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

أبعاد المسؤولية الاجتماعية			
اتجاه المجتمع	اتجاه حماية المستهلك	المسؤولية الأخلاقية	اتجاه حماية البيئة
*إنجاز المشاريع الأساسية	* التبيين * السعر	* تناسق أهداف الشركة مع أهداف المجتمع	* الالتزام بالتشريعات البيئية

* تقديم الهبات والترعاعات	* الضمان	* عدم احتكار المنتجات	* الاقتصاد في استخدام الموارد
* توفير فرص العمل للنساء و المعاقين	* التعبئة والتغليف	* وجود دليل عمل	* الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة
* المساهمة في دعم الأنشطة الثقافية والحضارية	* التوزيع	* أخلاقي للمنظمة	* تجنب مسببات التلوث
* المساهمة في دعم الاقتصاد المحلي	* الإعلان	* تشجيع العاملين على الإبلاغ عن الممارسات السلبية	* آلية التخلص من النفايات
	* المقاييس والأوزان	* عدم التحايل بالأسعار	* المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة
	* النقل والتخزين		

المصدر: (سهام، ديسمبر 2018، صفحة 41).

3. الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة:

3. 1 مفهوم التنمية المستدامة:

تم وضع العديد من التعريفات للتنمية المستدامة وبطرق مختلفة ولكن يستند التعريف الشائع المستخدم على نطاق واسع إلى تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي نشر أثناء عقد لجنة برونتلاند في عام 1987. والذي نص بشكل أساسي على ما يلي: التنمية المستدامة هي "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة". (مبارك، يناير ، صفحة 13).

ركز هذا التعريف على الحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة، ودمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد. ويحمل هذا التعريف في طياته مفهوم الحاجة وفكرة القيود.

- الحاجة: الاحتياجات الخاصة والأساسية للفقراء، التي ينبغي أن تُعطى لهم الأولوية.

- القيود: أي القيود البيئية وقدرة هذه الأخيرة، على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

كما عرفها تقرير الموارد العالمية نشر عام 1992 م، والذي خصص بأكمله لموضوع التنمية المستدامة بمحاولة حصرها في عشرين تعريفاً واسع التداول، وزعها على ثلاثة مجموعات هي التعريفات الاقتصادية، والتعريفات البيئية والتعريفات الاجتماعية والإنسانية، كما يلي:

- اقتصادياً: وبالنسبة للدول الصناعية في الشمال فإن التنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية، وإجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، واقتناعها بتصدير نموذجها التنموي الصناعي عالمياً، أما بالنسبة للدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقراً في الجنوب.
- أما على الصعيد الإنساني والاجتماعي: فإن التنمية تسعى إلى إستقرار في النمو السكاني، ووقف تدفق الأفراد على المدن، من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.
- أما على المستوى البيئي: فإن التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية، والموارد المائية في العالم، مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية.(بورسلي، جوان 2018 العدد 05).

مما سبق يمكن اعتبار التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية بيئية، يمثل الإنسان حجر الزاوية فيها، وهي التنمية المتوازنة التي تفي بالاحتياجات الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة، وتعمل هذه التنمية أساساً على أن تكون العلاقة بين الإنسان والطبيعة متناسقة ومتناغمة في ظل المسؤولية الشخصية والأمانة لضمان مستقبل الأجيال من خلال المحافظة على الموارد.

3. 2 خصائص التنمية المستدامة:

حدد العديد من تعريفات التنمية المستدامة مجموعة من الخصائص نوجزها في الآتي:

- هي تنمية، يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يكمن من خلالها التنبؤ بالتغيرات.
- هي تنمية تراعي تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.
- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولويتها هي تلبية الحاجات الضرورية والأساسية من غذاء وملبس وتعليم وخدمات صحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.
- وهي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصرها ومركباتها الأساسية كالهواء والماء مثلاً، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلاً، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضاً الحفاظ على العمليات

الدورية الصغرى والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة.

- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، وإتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي. (صاطوري، العدد 16 / 2016، صفحة 103).

3.3 أبعاد التنمية المستدامة:

تضم التنمية المستدامة ثلاث أبعاد متداخلة ومتشابكة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد، وهي تتمثل في الآتي:

- **البعد الاقتصادي:** يقصد به تحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال تلبية إحتياجاتهم من السلع والخدمات، ويتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، ويمكن حصره فيما يلي: حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، وإيقاف تبديد الموارد الطبيعية بتغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي، كما يجب تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة.
- **البعد الاجتماعي:** يكون النظام مستداماً اجتماعياً في تحقيق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.
- **البعد البيئي:** النظام المستدام بيئياً يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والأتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية

الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية (عبد الرحمان،
2010/2011، صفحة 25).

ويمكن تلخيص الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستديم	المساواة في التوزيع	النظم الايكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنوع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكيف

المصدر: (عبد الرحمان، 2010/2011، صفحة 26).

3. 4 أهداف التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف تسعى لتحقيقها نذكر منها:

تسعى لتحقيق استغلال أمثل واستخدام عقلاني للموارد، فالتنمية المستدامة لتحقيق أهدافها، عليها بتوظيف استغلال هذه الموارد بشكل عقلاني، ومخطط له ومدرّس لكي لا تستنزف وتدمر هذه الموارد، للحفاظ على متطلبات الأجيال القادمة.

- تحقيق حياة أفضل للسكان من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية وعن طريق التركيز على مجالات وجوانب النمو، وكيفية تحقيق نمو جيد للمجتمع سواء اقتصادي أو اجتماعي ونفسي وروحي.

- ربط التكنولوجيا الحديثة والمعاصرة بأهداف المجتمع وذلك بتوظيف هذه الوسائل بما يحقق ويخدم المجتمع.
- إحداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع، وذلك بتحقيق التوازن الذي بواسطته يُفعل التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى التحكم في المشكلات البيئية الخاصة.
- احترام البيئة الطبيعية: إن الارتباط الوثيق بين التنمية المستدامة والبيئة هو الذي أدى إلى أن يكون الهدف الرئيسي وراء التنمية المستدامة هو الحفاظ على البيئة واحترامها لتصبح علاقة تكامل وانسجام، فحماية البيئة تؤدي إلى ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم يحقق تنمية مستدامة للمجتمع ككل.(زنط، 2014، صفحة 30،31).

4. مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة:

4. 1 دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة:

في إطار المسؤولية الاجتماعية، تقوم المؤسسات بمجموعة من الأنشطة الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة.

- معيار إيزو 26000 كمبادرة لتحقيق التنمية المستدامة: اهتمت المؤسسة الدولية للتقييس "إيزو" بالمسؤولية الاجتماعية، وأصدرت مواصفة إيزو 26000 لغرض توضيح مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والقضايا الجوهرية المتعلقة بها، وهي تعطي إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية، ومن المزمع إستخدامها من قبل جميع المؤسسات بشتى أنواعها في كلا القطاعين العام والخاص. في كل من الدول المتقدمة والنامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية وسوف تساعدهم في جهودهم

الرامية للتعاون بأسلوب مسؤول اجتماعيا والذي يتطلبه المجتمع بطريقة متزايدة.

يهدف هذا المعيار إلى تشجيع المؤسسات على تجاوز الامتثال، مع الاعتراف بأن الامتثال للقانون هو واجب أساسي في أي مؤسسة، وجزء أساسي من مسؤوليتها الاجتماعية. ويهدف إلى تعزيز الفهم المشترك في مجال المسؤولية الاجتماعية وتحقيق الإرشادات والمبادرة المتكاملة الأخرى للمسؤولية الاجتماعية، وليس لتحل محلها عند تطبيق المعيار الدولي فمن المستحسن على المؤسسة أن تأخذ بعن الاعتبار الاختلافات المجتمعية البيئية، القانونية، الثقافية، السياسية، التنظيمية والاختلافات في السلوك. وكان التتابع الزمني لإصدار مواصفة إيزو كما يلي:

- تم الانتهاء من مسودة العمل الأول في عام 2006.
- المسودة النهائية للمواصفة القياسية الدولية تم إعدادها في سبتمبر 2008.
- إصدار المواصفة القياسية الدولية في ديسمبر 2008.
- وأخيرا تم نشر هذه المواصفة في 01 نوفمبر 2010.

ومن القضايا التي تناولتها المواصفة ما يلي:

- 1- **الحوكمة المؤسسية.**
- 2- **حقوق الإنسان:** واجب الاجتهاد، مواقف المخاطرة المتعلقة بحقوق الإنسان، تجنب التواطؤ، علاج انتهاكات حقوق الإنسان، التمييز والفئات المستضعفة، الحقوق المدنية والسياسية، الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

3- **علاقات وظروف العمل:** العمالة وعلاقات رب العمل بالموظف، ظروف العمل والحماية الاجتماعية، الحوار الاجتماعي، الصحة والسلامة في مكان العمل، تنمية رأس المال البشري.

4- **البيئة:** القضاء على التلوث، الاستخدام المستدام للموارد، التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، حماية البيئة، التنوع البيولوجي واستعادة الموارد الطبيعية.

5- **الممارسات العادلة:** مكافحة الفساد، المشاركة السياسية المسؤولة، المنافسة العادلة في مجال التأثير، احترام حقوق الملكية.

6- **قضايا المستهلك:** الممارسات العادلة في مجال التسويق والمعلومات والعقود، حماية صحة وسلامة المستهلكين، وحل المنازعات، حماية البيانات وخصوصية المستهلكين، الحصول على الخدمات الأساسية، التعليم والتوعية.

7- **المشاركة والتنمية المجتمعية:** اشراك المجتمع المحلي، التعليم والثقافة، خلق فرص العمل وتنمية المهارات، تطوير التكنولوجيا والوصول إليها، خلق الثروة والدخل، الصحة، الاستثمار المجتمعي.

أن التنمية المستدامة تحتاج إلى التزام قبل التطبيق، وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال وضع سياسة مؤسسة واضحة وطويلة الأمد تلتزم فيها المؤسسة بتخصيص نسبة مئوية من مواردها لعناصر مسؤولية المؤسسات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، المهم أن تكون هذه السياسة واضحة وقابلة للتطبيق ومعلنة لجميع الأطراف بحيث يمكن متابعتها والاستمرار في تنفيذ بنودها حتى لو تغيرت الإدارة.(شهرزاد، 28 سبتمبر 2017، صفحة 333،334).

4. 2 المسؤولية الاجتماعية بين جدلية المبادرة الطوعية وحتمية التنمية:

توجد عدة مواضيع التي تناولت أهمية المسؤولية الاجتماعية، بحيث أنه لا يوجد إقرارا كاملا بهذه الأهمية من قبل المعنيين والمختصين في هذا المجال، فهناك مواقف مؤيدة لأن تتبنى المؤسسة مزيداً من الأدوار الاجتماعية وبالمقابل هناك من يعارض هذا التوجه ويعتبره مهدداً لوجود المؤسسات ولكل فريق أسبابه التي يؤكد فيها وجهة نظره، وعموما يمكننا التمييز بين:

• المؤيدين لأهمية المسؤولية الاجتماعية: يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن

المسؤولية الاجتماعية هي بمثابة رد اعتبار من قبل المؤسسات، بعد أن أصبحت في وضع غير ملائم واهتزت صورتها في أذهان أفراد مجتمعها، فإذا ما تعارضت أهداف المؤسسة مع أهداف المجتمع، فالأولوية تكون للمجتمع قياسا للمؤسسة، على اعتبار هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي تنشط فيه، لذا يتوقع منها أن تلعب دوراً كبيراً في تحقيق أهدافه كما أن هذا الدور يمكن أن يشكل استثماراً مستقبلياً لها وإن كان مكلفاً.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات لا يعني تخليها عن مسؤوليتها في تحقيق الربح، فالأرباح على المدى البعيد يمكن أن تزداد من خلال تبني المؤسسة دوراً اجتماعياً أكبر، فبعض المؤسسات أخذت جانباً من هذا الاعتدال من خلال تبنيها لمفهوم وممارسة المراجعة الاجتماعية، ثم إن الدور الاجتماعي الذي تتبناه هذه المؤسسة يعزز من ميزتها التنافسية التي تسعى لتحقيقها، وبالتالي ستكون صورتها العامة أفضل وسط مجتمعها، هذا إضافة للتأثيرات السلبية الجانبية التي تسببت فيها المؤسسات بفعل التطور الصناعي والتوسع في مجالات الخدمة المختلفة وزيادة الميل للاستهلاك، فأصبح من المهم والضروري أن تساهم هذه المؤسسات بتخصيص

بعض عوائدها لتقليل الآثار السلبية وبالتالي التخفيف على الدولة التي لا تستطيع لوحدها مكافحة مثل هذه الآثار، نظرًا لمحدودية مواردها وإمكانياتها، إن تبني المؤسسات لمبدأ المسؤولية الاجتماعية يعمل إلى حد كبير إلى التقليل من إجراءات الحكومة وقوانينها المتعلقة بالتدخل في شؤون الأعمال التي تقيد من حرية المنافسة وازدهار الأعمال وتضع المؤسسات في موضع تنافسي ضعيف أمام مؤسسات دولة أخرى.

• **المعارضون لأهمية المسؤولية الاجتماعية:** يرى أصحاب هذا الاتجاه وعلى رأسهم ميلتون فريدمان أن على أصحاب الأعمال أن يعملوا من منطلق مبادئ المسؤولية الاجتماعية، على اعتبار أن تبني المؤسسات للدور الاجتماعي يعد خرقاً لقاعدة تعظيم الأرباح التي تعتبر جوهر وجدوا المؤسسات، فهذه الأخيرة وجدت أساساً للعمل وتقديم السلع والخدمات بنوعية عالية وأسعار معقولة ومن حقها الحصول على عائد تعيد استثماره، وهو ما يعزز دورها في القيام بعمليات التوظيف ودفع ضرائب الدولة وهو ما يتبع بالضرورة مردود إيجابي على المجتمع.

ثم إن تبني هذه المؤسسات لمبدأ المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى ذوبان أهداف المؤسسة الاقتصادية وزيادة المطالبة بتبني أهداف اجتماعية وهو ما يجعلها عاجزة عن الارتقاء بالإنتاجية وهو ما ينعكس سلباً على الأداء الاقتصادي للمؤسسات وبالتالي تراجع مبادراتها الاجتماعية.

كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن امتلاك المؤسسة للموارد الاقتصادية سيجعل لها سلطة إضافية أكبر تتمتع بها وتعزز من نفوذها وقدرتها على متابعة نشاطاتها المختلفة، مقابل ذلك فإن تحملها لتكاليف عالية جراء الأنشطة الاجتماعية تتجاوز قدرة المؤسسة سيعرضها للمخاطر.

وفي إطار هذين التناقضين يبدو أن هناك مدخلاً وسطاً يحاول أن يجعل المؤسسة نظاماً مفتوحاً على البيئة، وفيه تجد المؤسسة صيغة لموازنة معقولة بين الدور الاقتصادي الذي تلعبه بشكل فعال تنافسي، وبين الدور الاجتماعي الذي تتبناه وتحاول من خلاله أن تكون مواطناً صالحاً في المجتمع يساهم في تطويره ومعالجة قضاياها حسب قدرتها. (سها، ديسمبر 2018، الصفحات 40-43)

4. 3 التنمية المستدامة في معايير صندوق المسؤولية الاجتماعية:

الفئات الرئيسية للمعايير، التي يعكس كل منها موضوعاً محدداً للقلق، يستخدمها المستثمرون الأخلاقيون حوالي خمس عشر. يمكن تجميعها في المجموعات الرئيسية الثلاث التالية من المعايير:

1. معايير الاستبعاد: لا تؤخذ في الاعتبار القيم المرتبطة بصناعات الكحول

والتبغ والألعاب والأسلحة والطاقة النووية التي تعتبر خطرة على الصحة البدنية أو المعنوية للسكان.

2. معايير التفضيل البيئي: وتشمل تفضيل الشركات أو الصناعات التي

ليس لعملياتها الإنتاجية آثار مدمرة أو ملوثة للبيئة الطبيعية والتي لا تضر منتجاتها بالبيئة أو صحة الإنسان، تتضمن مجموعة الاهتمامات هذه أيضاً موضوعات مثل احترام حقوق الحيوان وإعادة تدوير النفايات.

3. معايير التفضيل المجتمعي: وبنفس الروح، ستعطي الأولوية لقيم

الشركات التي تريد أن تكون منتبهة لعلاقاتها مع الموظفين ومع المجتمع من حولهم، لمشكلة معاملة النساء والأقليات فيما كان العمل، فيما يتعلق بقضية عمالة الأطفال، وحقوق الإنسان بشكل عام، ولكن أيضاً يتعلق بجودة منتجاتهم وموقفهم تجاه المستهلكين (...). يتم جلب المستثمرين،

الذين يوافقون على هذا النهج، لأختيار الشركات التي تظهر الأكثر اهتماما والأكثر احتراما فيما يتعلق بكل هذه الموضوعات. يمكن أيضا ذكر موضوعات التعليم أو المساعدة للبلدان النامية في هذه المجموعة. (KHALED, 2018, p. 364).

4. التجربة الألمانية في تجسيد المسؤولية الاجتماعية:

كان من خلال التركيز على حماية البيئة حيث يعتمد الاقتصاد الألماني على مفهوم الاقتصاد الاجتماعي الذي يسمح للحكومة بالتدخل في عالم الأعمال حيث تقوم الحكومة بإعداد التوجيهات للمنظمات، وضمان حماية العاملين وحقوقهم. كما أن النسيج الاقتصادي الألماني يعكس علاقة جد منظمة بين أصحاب المصالح.

وعلى مستوى السلطات العمومية اهتمت الوزارة الفدرالية للتوظيف والأعمال الاجتماعية بكل ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، حيث تعمل الحكومة على صياغة مفهوم واضح للمسؤولية الاجتماعية. كما أهتمت بالبيئة والتعاون والنمو الاقتصادي ومبادرات تتعلق بما يلي:

- المسؤولية الاجتماعية والتي تركز على البيئة والتنمية المستدامة في المنظمات سنة 2007.
- مائدة مستديرة لصياغة مدونة سلوك منظمات الأعمال الألمانية التي تعمل في الدول النامية.
- إلزام منظمات الأعمال الكبيرة بضرورة تضمين المؤشرات غير المالية في تقاريرها السنوية واحترام المعايير البيئية والاجتماعية.

ويعتبر مجلس التنمية المستدامة الجهة الاستشارية الأقرب للسلطات العمومية والأكثر أهمية في مجال المسؤولية الاجتماعية للمنظمات. (محمد، 2019 العدد 01، صفحة 121).

5. النتائج والتوصيات:

من بين أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها من خلال ما سبق ما يلي:

- تساعد المسؤولية الاجتماعية في تحسين المجتمع بشكل عام بالإضافة إلى التنمية، عن طريق الاهتمام بالجانب الاجتماعي والبيئي في العمليات الإنتاجية وفي تعاملها مع أصحاب المؤسسة.
- مرت المسؤولية الاجتماعية بعدة مراحل، كان أولها اهتمامها بالجانب المادي وتحقيق الربح للتوسع وتسعى لتحقيق الجانب البيئي، الاجتماعي وتحقيق الرفاهية للمجتمع.
- ضرورة المحافظة على البيئة من قبل الشركات المنتجة من خلال استخدام مواد تغليف صديقة للبيئة.
- وجود المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات ضروري لحماية تحقيق التنمية المستدامة وتطوير المجتمع.

6. خاتمة

من خلال هذه الدراسة يتضح لنا أن المسؤولية الاجتماعية قد ساهمت في حد ذاتها في التنمية المستدامة، فإن كل من المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة تصبان في قالب واحد، فالمسؤولية الاجتماعية تربط بين المؤسسة وعملائها وبينها وبين المجتمع

والبيئة التي تنتشط فيها، فأصبحت المؤسسة تحرص على دوام مسؤوليتها الاجتماعية لأنها تحقق سمعة طيبة لها وتقوي استمراريتها على المدى البعيد ومواجهة منافسيها.

7. المراجع:

- KHEBBACHE KHALED .(2018) .La responsabilité sociale des entreprises comme vecteur de développement durable . RARJ.364 ،
- الجودي صاطوري. (العدد 16 / 2016). التنمية المستدامة في الجزائر- الواقع والتحديات. مجلة الباحث ، ص 103.
- العايب عبدالرحمان. (2010/2011). التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة. سطيف: جامعة فرحات عباس.
- بخدة شهرزاد. (28 سبتمبر 2017). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. دراسات وأبحاث ، 331.
- بطاهر بختة، عرقوب وعلي. (جوان 2018). دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين التنمية المستدامة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية. مجلة دفاتر بوداكس ، 138-139.
- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت. (2014). التنمية المستدامة "فلسفتها وأساليب تخطيطها، وأدوات قياسها". عمان- الأردن: دار صفاء للطباعة والنشر.
- عجاج سهام. (ديسمبر 2018). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة كمدخل أساسي لتجسيد التنمية إزاء العاملين: دراسة تحليلية سوسيولوجية. مجلة روافد، 40.

- عمار طهرات، أمين مخفي. (2018). المقاربات العملية للمسؤولية الاجتماعية، ومساهمتها في التنمية المستدامة "تجارب دولية رائدة بين النموذجين الإسلامي والوضعي". الدراسات الاقتصادية والمالية، 114.
- فطيمة مبارك. (يناير). التنمية المستدامة: أصلها ونشأتها. مجلة المدن /الالكترونية، 13.
- فوزية بورسلي. (جوان 2018 العدد 05). التنمية المستدامة في الجزائر قراءة للتدابير القانونية محلياً وإقليمياً. مجلة المنار.
- قشام اسماعيل، شقراني محمد. (2019 العدد 01). متطلبات إرساء المسؤولية الاجتماعية-تجارب دولية رائدة-. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، 121.